1) استراتيجية إحلال الواردات:

تعني استراتيجية إحلال الواردات استبدال المنتجات المستوردة بإنتاج وطني ومحلي، وهنا يتم تنفيذ هذه الخطة من خلال زيادة قدرات الصناعة الوطنية وتوفير احتياجاتها من خامات ومستلزمات الإنتاج، وإفساح الطريق أمامها عبر الحد من الاستيراد العشوائي وضبط منظومة الاستيراد بصفة عامة.
تمر هذه الإستراتيجية بمراحل ثلاث هي:

1. إنتاج المواد الاستهلاكية الحقيقية.
2. إنتاج مواد استهلاكية معمرة (سيارات، أدوات كهرومنزلية،..إلخ)
3. إنتاج المواد الوسيطية، أو البحث عن أسواق خارجية لمواجهة ضيق السوق الداخلية.

وتواجه هذه الإستراتيجية صعوبة ضيق السوق الداخلية الذي يجعل مردود الصناعات محدودا في الزمان والمكان، إلا أن هذه المشكلة يمكن أن تحل في اتجاه الدول النامية إلى التكامل في مختلف أطره (قاري، إقليمي،...إلخ)

2) استراتيجية التصدير:
تهدف هذه الاستراتيجية إلى تكفل الدول النامية بإجراء بعض عمليات التصنيع على صادراتها حتى تزداد قيمتها في السوق العالمية، وقد أخذت هذه الإستراتيجية اتجاهين:
أقطار أسست صناعات تصديرية لتحويل مواردها الأولية وإنتاج مواد وسيطة فبيل تصديرها، كما حدث في البلدان المنتجة للنفط (الصناعات البيتروكماوية)
أقطار أحدثت مشاريع صناعية لإنتاج مواد استهلاكية متفاوتة الكثافة، اعتمادا على استعمال اليد العاملة الرخيصة التي تمتلكها (صناعة الحديد والمطاط) كما حدث في دول جنوب شرق آسيا.

2) استراتيجية الصناعات المصنعة:
تهدف هذه الاستراتيجية إلى إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة، وقد جاء بهذه الاستراتيجية "ج.د.برنيس" اعتمادا على نظرية أقطاب النمو، حيث يرى ضرورة الاعتماد على الصناعات المصنعة كقطب نمو باعتبارها الكفيلة بتزويد القطاعات الأخرى بالمعدات الضرورية التي تسمح بزيادة إنتاجية العمل، وبالتالي تؤدي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد، لما لها من آثار دفع إلى الأمام والخلف.